

EXTRACTED OIL & DERIVATIVES Co.
iso 9001-14001

Head Office : 35 Suez Canal Ave., Moharam Bek, Alex

Tel : 002 03 3817928-3816326

002 03 3818089-3817259

Fax : 002 03 38 13199

Marketing Sector : Tel : 3817259-3818093

E_mail: extacted oils@hotmail.com



شركة الزيوت المستخرجة ومشتقاتها

الحاصلة على شهادة الأيزو 9001-14001

المركز الرئيسي 5 ش قنال السويس - محرم بك

تليفون : ٢٨١٧٩٢٨ - ٢٨١٦٣٢٨ / ٠٢

٢٨١٧٢٥٩ - ٢٨١٨٠٩٢ / ٠٢

فاكس : ٢٨١٢١٩٩ / ٠٢

قطاع التسويق : ٢٨١٦٩٥٤ - ٢٨١٨٠٩٢

ص.ب : محرم بك

السادة / البورصة المصرية

قطاع الافصاح - الاسكندرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف ان نرفق لسيادتكم الرد على تقريرى السادة مراقبى الحسابات عن الفحص

المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٣١/٣/٢٠١٨ .

مع التفضل بالاستلام ،،،،،

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،،،

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

محاسب / سمير عبد العظيم البنا



الفرع التجارية

فرع دمياط الجديدة ، الحى الاول - المجاورة الاولى محل رقم ٨

فرع القاهرة ٧ ش عزت باشا المطرية - تليفاكس : ٠٢/٢٥٠٥٤٦٤

فرع السادات ، خلف نادى النجوم

فرع المنصورة ٢٤ درب الويشى - متضرع من شارع الحوارت - ٠٥٠/٢٢٤٧٨٠٢

الرد	الملاحظة
<p>نوضح أن ارض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالي:- <u>القطعة الاولى:</u> - بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م^٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد الشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي و إقرار من المستشار القانوني لحماية املاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة وقام الشهر العقاري بإبلاغ املاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء إلى القضاء المستعجل و الدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ لالزام جهة الادارة بالتوقيع علي العقد. وتم احوالها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة . <u>- القطعة الثانية :</u> مساحة ١٦٨٢٥,١٨ م^٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد الشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠ مقام عنها الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ك.ا الاسكندرية للمطالبة ببراءة ذمة الشركة من مقابل الانتفاع والزام جهة الادارة بتحرير عقد بيع . ويجلسة ٢٠١١/٦/٢٧ صدر حكما تمهيديا باحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل لبحث الدعوى وبعد أن تم ايداع ادارة الخبراء للتقرير ثبت منه عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي وعدم اعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة والالتفات عن مستندات هامة وفاضلة . فتم ايداع مذكرة بالاعتراضات على تقرير الخبراء و صدر بها حكما تمهيديا بقبول اعتراضات الشركة والاعادة لمكتب خبراء وزارة العدل بلجنة ثلاثية وتم تأجيلها لجلسة ٢٠١٨/٥/٢٩ لورود تقرير لجنة الخبراء . <u>- القطعة الثالثة :-</u> مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م^٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٩٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سالف الذكر بالأدوات الآتية: - إنذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢ جنيه - عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م^٢ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية املاك الدولة - فتحي مرسى أحمد. - إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيهها عن مساحة ٢٠١٦٨٢٥,١٨ و مساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م^٢ - وجدير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية والثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى •• مما سبق يتضح ان الشركة التزمت بسداد قيمة الارض في الموعد المحدد وطبقا للبند الحادي عشر من عقود الايجار . الوعد بالبيع بشروط المانع وتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ٥٧ وفي نفس الوقت قامت بسداد القيمة الايجارية عن الثلاث قطع حتى عام ٢٠٠٠ (مرفق عدد ٣ شهادة من حى وسط) و الشركة حصلت على حكم قضائي نهائى وإقرار من المستشار القانوني لحماية املاك الدولة بتملك الشركة للقطعة الاولى بمساحة ٦٠٤٢,٣٠ م^٢ بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ جنيهه وتم الالتجاء للقضاء المستعجل وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨</p>	<p>(١) لم تنته الشركة من اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لنقل ملكية وتسجيل اراضي بمصنع محرم بك بمساحة ٤٣ الف متر مئتمته بدفاتر الشركة بنحو ٧٦ ألف جنيهه وهي محل نزاع قضائي مع محافظة الاسكندرية التى تطالب بمقابل انتفاع عنها بنحو ٢٢٢,٠٧ مليون جنيهه منه نحو ٢٤ مليون جنيهه عن عام ٢٠١٨ . <u>بتعيين اتخاذ ما يلزم تكوين المخصصات اللازمة و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال .</u></p>

مصدق

الرد على تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٠٣/٣١

برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة . لالزام جهاز حماية املاك الدولة بالتوقيع على عقد نقل الملكية لصالح الشركة طبقا لحكم القضاء النهائي الصادر في هذا الشأن .
وهناك عدد ٢ دعوى للتطعنين الأخرتين بالمطالبة بنقل ملكيتها لصالح الشركة أسوة بالقطعة الأولى نظرا لكون الشركة مسددة قيمة الأرض منذ عام ١٩٩٤ .

- المطالبة المالية :-

فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع - و لم تتوصل لأسس المحاسبة التي بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة و آخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير التصوين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لتترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منظورة أمام القضاء ونفس الأمر للسيد / رئيس الوزراء والذي بدوره قام بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية لتترك الأمر للقضاء .

وهناك دعوى مرفوعة من الشركة ضد المحافظة وجهاز حماية املاك الدولة بشأن عدم أحقيتهم في المطالبة بمقابل الانتفاع لسداد الشركة لقيمة الأراضى وقيل السداد كانت الشركة تسدد مقابل الانتفاع بانتظام .

- مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ ألف جنيه يتضمن الاتى :

٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢

٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ١٦٨٢٥,١٨٠ م٢ و ٢٦٠٤٢,٣٤٠ م٢

١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضى .

٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصينة الجديدة

٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليها المباني بالمنبع عام ١٩٦٣ .

بالنسبة لباقى مساحة أرض مصنع محرم بك وقدرها ١٨ ألف م٢ فهي عبارة عن الأتى :-

٢٠١٤٠٠ م٢ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائما آنذاك وذلك بحضور كل من السيد / نبيل الليثى مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد / شوقى الحناوى - مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة وباعتماد رأى المستشار القانونى للسيد معالى الوزير .

وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة .

-أما بالنسبة لباقى المساحة وقدرها ١٦٦٠٠ م٢ تقريبا فهي ناتجة عن دمج الشركة الحديثة للأغذية بشركة الزيوت المستخلصة والذى تم بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت وقرار وزير الصناعة

(٢) لم تقم الشركة بإثبات ونقل ملكية وتسجيل اراضى بمصنع محرم بك بمساحة ١٤٠٠ متر آلت للشركة بموجب محضر اتفاق مع شركة الغازات الصناعية مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ ، وكذا مساحة نحو ١٧ ألف متر آلت للشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات و المنشآت .

يتعين اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة واثبات قيمة الاراضى يذاتر الشركة ومراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال.

عبدالله

الورد على تقرير مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>المكمل للقانون السابق و الصادر برقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمج بعض الشركات والمنشآت فى شركة الزيوت المستخلصة و منتجاتها و المنشور بعدد جريدة الوقائع المصرية رقم ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وهذا بعد تأسيس شركة الزيوت المستخلصة الذى تم بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>-وقد قامت الشركة بتقديم طلب لصحة و نفاذ عقد البيع بالطلب رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٩ والذى أسفر عن أن التعامل جزء من مسطح أكبر لتلك العقود المبرمة مع المحافظة و تبين من ذلك أنها شائعة أى أن مساحة ٢م١٦٦٠٠ فهى ناتجة عن القرارات السابق ذكرها .</p>	
<p>تم صدور قرار رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ بتشكيل لجنة لأعداد الدراسة الفنية الخاصة بتلك الأجزاء .</p> <p>تم احضار الفاتورة الضريبية من شركة اسكندرية للزيوت و جرى اتخاذ اجراءات استرداد الضريبة وكذلك حصر الحالات الماثلة .</p>	<p>(٣) بلغت قيمة اضافات الاصول الثابتة - الات حتى ٢٠١٨/٣/٣١ نحو ٧٦٤ الف جنيه و قد تضمنت ما يلي :-</p> <p>• نحو ٤٤٩ الف جنيه اصناف من قطع غيار و ظلمبات مصروفة لمصانع الشركة لم تقدم الشركة دراسة فنية بشأن رسملتها بالخالفه للقواعد و الشروط الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الاصول الثابتة و اهلاكاتها .</p> <p>• نحو ٣١٥ الف جنيه قيمة ماكينة تعبئة زيوت مشتقاة من شركة الاسكندرية للزيوت و الصابون شاملة ضريبة القيمة المضافة دون اتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الضريبة طبقا للمادة (٣٠) بند ٤ من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بشأن ضريبة القيمة المضافة . يتعين اتخاذ ما يلزم و اجراء التصويب و حصر الحالات المماثلة .</p>
<p>س يتم التمسوية فور ورود الأسرار النهائية</p>	<p>(٤) تم تقدير سعر الطن من زيت الترمين الخام (عباد - صويا) المورد لحساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية بمبلغى ١٥٧٤٠ جنيه ، ١٥٥٠٠ جنيه للطن فى ٢٠١٨/٣/٣١ بزيادة نحو ١١٩٠ جنيه ٢١٠٦ ، جنيه (على الترتيب) عن الاسعار المحددة من الشركة القابضة فى ٢٠١٧/٦/٣٠ . مما ادى الى تضخيم المخزن من خامات الزيت بنحو ٤٤ مليون جنيه فى ٢٠١٨/٣/٣١ و لم تقدم الشركة المؤيدات المستندية بتحديد اسعار الزيت الترمينى الخام ، بالاضافة الى عدم تحديد اسعار كمية ٢٠٦٩٢ طن زيت صويا موردة من شركتى اسكندرية للبشور ، و الوطنية للزيوت حتى ٢٠١٨/٣/٣١ قدرتها الشركة ١٥٥٠٠ جنيه / طن خلافا للسعر الوارد من الشركات المذكورة بمبلغ ١٤٠٥٠ جنيه ، ١٣٨٧٥ جنيه على التوالي</p> <p>يتعين اتخاذ ما يلزم بشأن تحديد اسعار الزيوت الموردة للشركة فى ٢٠١٨/٣/٣١ و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال</p>

عبد

الرد على تقرير مراقبي الحماز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>تم صدور قرار رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ بتشكيل لجنة لدراسة إعادة النظر في توزيع التكلفة الغير مباشرة ما بين الأقسام المختلفة حسب ما تتطلبه الكميات المنتجة بالمصانع .</p>	<p>(٥) تم تخفيض تكلفة الانتاج عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ وحتي ٢٠١٨/٣/٣١ بنحو ٢٣,٨٨٣ مليون جنيهه تمثل ٥٠ ٪ من مصروفات اقسام خدمية متنوعة لا تعمل بكامل طاقتها من اجور و مستلزمات سلعية و خدمية طبقا لقرار مجلس الادارة رقم ٢٠١٨/٢/١٦٠٩ دون اعداد دراسة فنيه و مالية لتحديد تكلفة المنتجات بما يؤثر على تكلفة مخزون الانتاج التام و تحت التشغيل في ٢٠١٨/٣/٣١ . يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب .</p>
<p>جاري اتخاذ اللازم نحو عمل الدراسة المطلوبة .</p>	<p>(٦) سبق ان قدرت الشركة الانخفاض في قيمة المخزون لاصناف راذكة و بطيئة الحركة و تالفة بنحو ٧,٠٣٥ مليون جنيهه في ٢٠١٧/٦/٣٠ دون تقديم دراسة فنية في تاريخ المركز المالي للشركة في ٢٠١٨/٣/٣١ . يتعين اتخاذ اللازم و مراعاة اثر ذلك على نتائج الاعمال .</p>
<p>تم عمل التصويب اللازم بالتسويات أرقام ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ عمليات أبريل ٢٠١٨</p>	<p>(٧) تكرار قيد نحو ١,٧٦٧ مليون جنيهه بحسابي الاعتمادات المستندية لشراء بضائع و المخزون السلي / الخامات يمثل قيمة اعتمادات مستندية لشراء خامات حيث تم قيدها بحساب الارصدة الدائنة الاخرى باسم مكتب رادكو للتخليص الجمركي بالخطا . يتعين اجراء التصويب اللازم .</p>
<p>جاري اتخاذ اللازم نحو عمل الدراسة المطلوبة .</p>	<p>(٨) لم تقدم لنا الشركة دراسة للمديونيات المتوقفة و المرحلة منذ سنوات و قدرات الانخفاض في قيمتها بنحو ٧,٥٥٤ مليون جنيهه طبقا لارصدة العملاء المتوقفين في ٢٠١٧/٦/٣٠ . يتعين اتخاذ اللازم و اجراء التصويب</p>
<p>سبق عرض الامر علي الجمعية العمومية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ و قد افادت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال مناقشة الموضوع امام الجمعية بانه توجد لجنة مشكلة من وزارة المالية و وزارة التموين و البنك المركزي و تقوم بعملها الان لتحديد الفروق التي ستتحملها وزارة المالية .</p>	<p>(٩) ضمن حساب الارصدة الدبنة نحو ٣١١,٠٨٠ مليون جنيهه فروق اسعار مستحقة للشركة عن تسليمات زيت التمويني من عام ٢٠١٧/٢٠١٦ دون تحديد الجهة التي ستقوم بسدادها و لم يتم تحصيلها حتى ٢٠١٨/٣/٣١ . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيلها .</p>

رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / سمير عبدالعظيم عبدالحميد

محاسب / مصطفى عبدالعزيز

<p>نوضح أن ارض قطاع مصانع محرم بك تنقسم إلى عدة قطع بياناتها كالتالى :-</p> <p><u>القطعة الاولى:</u></p> <p>- بمساحة ٦٠٤٢,٣٤ م٢ مستأجرة من محافظة الاسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٧ لسنة ٧٠ وقد حصلت الشركة على حكم قضائي نهائي وإقرار من المستشار القانوني لحماية أملاك الدولة بتملك الشركة لتلك القطعة بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ قرش وتم اتخاذ إجراءات شهر تلك القطعة وقام الشهر العقاري بإبلاغ أملاك الدولة لحضور مندوب عنها للإقرار بالملكية لصالح الشركة ولم يحضر وتم الالتجاء إلى القضاء المستعجل والدعوى محدد لها جلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ لالزام جهة الادارة بالتوقيع على العقد.</p> <p>وتم احالتها للدائرة (١٧) مدني جزئي محرم بك وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفة.</p> <p>- <u>القطعة الثانية :</u></p> <p>مساحة ١٦٨٢٥,١٨ م٢ مستأجرة من محافظة الإسكندرية بموجب العقد المشهر رقم ٤٠٨٤ لسنة ٧٠</p> <p>مقام عنها الدعوى رقم ٥٨٢٢ لسنة ٢٠١٠ م ٠ ك٠ الاسكندرية للمطالبة ببراءة نسبة الشركة من مقابل الانتفاع والزام جهة الادارة بتحرير عقد بيع .</p> <p>وبجلسة ٢٠١١/٦/٢٧ صدر حكما تمهيديا بحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل ليبحث الدعوى وبعد أن تم ايداع ادارة الخبراء للتقرير ثبت منه عدم تنفيذ اللجنة لمنطوق الحكم التمهيدي وعدم اعمال قواعد السقوط وبراءة الذمة والالتفات عن مستندات هامة وفاصلة.</p> <p>فتم ايداع مذكرة بالاعتراضات على تقرير الخبراء وصدر بها حكما تمهيديا بقبول اعتراضات الشركة والاعادة لمكتب خبراء وزارة العدل بلجنة ثلاثية وتم تأجيلها لجلسة ٢٠١٨/٥/٢٩ لورود تقرير لجنة الخبراء.</p> <p>- <u>القطعة الثالثة :-</u></p> <p>مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩ م٢ مستأجرة بموجب محضر تسليم مؤرخ ١٩٩٩/٦/١١ وقد قامت الشركة بسداد ثمن الأرض المقدر وقت التأجير للقطع الثلاث سالفة الذكر بالأنذرات الآتية:</p> <p>- إنذارا عرض بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٤ بمبلغ ٣٥٩٦٧,٢ جنيه - عن مساحة ٢٠٥٥٢,٦٩٠ م٢ تم تسليمه لموظف خزينة جهاز حماية أملاك الدولة - فتحي مرسي أحمد.</p> <p>- إنذار عرض بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٩ بمبلغ ٤٠٠١٨,١٦٠ جنيها عن مساحة ٢٠١٦٨٢٥,١٨ م٢ ومساحة ٦٠٤٢,٣٤٠ م٢ - وجددير بالذكر أن تلك القطعتين الثانية والثالثة ينطبق عليهما ذات الحكم الصادر في الدعوى الخاصة بمساحة القطعة الاولى .</p>	<p>(١) لم يتم الانتهاء من اجراءات تسجيل ونقل الملكية باسم الشركة لاراضي مصنع محرم بك بمساحة قدرها ٦١٠٦٠ متر مربع بالإضافة الي المخزن بمدينة المنصورة بمساحة قدرها ١٢٩ متر مربع والمحل بمدينة سوق بمساحة قدرها ٢٩ متر مربع كما لم يتم حسم الخلاف مع جهاز حماية املاك الدولة وحي وسط الاسكندرية بشأن مقابل حق الانتفاع لارض مصنع محرم بك والتي بلغت طبقاً لآخر مطالبة واردة للشركة حتى عام ٢٠١٨ نحو ٢٢٢,٠١٧ مليون جنيه .</p>
--	--

م.ح.ح.

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>• • معا سبق يتضح ان الشركة التزمت بسداد قيمة الارض فى الموعد المحدد وطبقا للبيد الحادى عشر من عقود الايجار •</p> <p>الوعد بالبيع بشروط المصانع وتطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٦ لسنة ٥٧ وفى نفس الوقت قامت بسداد القيمة الاجارية عن الثلاث قطع حتى عام ٢٠٠٠ (مرفق عدد ٣ شهادة من حى وسط) و الشركة حصلت على حكم قضائى نهائى واقرار من المستشار القانونى لحماية املاك الدولة بتملك الشركة للقطعة الاولى بمساحة ٢٦٠٤٢,٣٠ بالسعر السائد وقت التأجير سنة ١٩٧٢ بسعر المتر ١,٧٥ جنيه وتم الالتجاء للقضاء المستعجل وتحدد لها جلسة ٢٠١٧/١٢/١٠ وتأجلت لجلسة ٢٠١٨/٥/٨ برقم (٢٠١٨/٤) للمستندات ولشهر الصحيفه .</p> <p>لا لزام جهاز حماية املاك الدولة بالتوقيع على عقد نقل الملكية لصالح الشركة طبقا لحكم القضاء النهائى الصادر فى هذا الشأن •</p> <p>وهناك عدد ٢ دعوى للقطعتين الأخرتين بالمطالبة بنقل ملكيتها لصالح الشركة أسوة بالقطعة الأولى نظرا لكون الشركة مسددة قيمة الأرض منذ عام ١٩٩٤ •</p> <p><u>المطالبة المالية :-</u></p> <p>فوجئت الشركة بجهاز حماية املاك الدولة يرسل مطالبات بمبالغ باهظة لا تتناسب مع الواقع - ولم تتوصل لأسس المحاسبة التى بنى عليها هذا المبلغ - تعاملت الشركة بمخاطبة الجهات السيادية لاكثر من مرة وأخر مذكرة تم إرسالها الى السيد الفاضل رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وقام سيادته بإرسال مذكرة الى السيد الفاضل / وزير الترموين والذي قام سيادته بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية وذلك لترك الأمر للقضاء حيث أن هناك منازعات منفلورة أمام القضاء ونفس الأمر للسيد / رئيس الوزراء والذي بدوره قام بمخاطبة السيد / محافظ الاسكندرية لترك الأمر للقضاء .</p> <p>وهناك دعوى مرفوعة من الشركة ضد المحافظة وجهاز حماية املاك الدولة بشأن عدم أحقيتهم فى المطالبة بمقابل الانتفاع لسداد الشركة لقيمة الأراضى وقبل السداد كانت الشركة تسدد مقابل الانتفاع بانتظام •</p> <p><u>- أسا بالنسبة لساقي مساحة أرض مصنع محرم بك وقبدها ١٨ ألف م ٢ فهي عبارة عن الأتى :-</u></p> <p>٢٠١٤٠٠ تقريبا بموجب عقد اتفاق بين شركة الغازات وشركة الزيوت المستخلصة بقرار من السيد /وزير الصناعة مؤرخ ١٩٨٨/٦/٩ وبناء على محضر الاجتماع المؤرخ فى ١٩٨٨/١١/١٧ بشأن إنهاء هذا النزاع الذى كان قائما آنذاك وذلك بحضور كل من السيد / نبيل الليشى مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة السيد / شوقى الحناوى - مدير الشؤون القانونية بمكتب وزير الصناعة وبعتماد رأى المستشار القانونى للسيد معالى الوزير •</p> <p>وقد قامت شركة الغازات بالتنازل عن القضايا المرفوعة منها ضد شركة الزيوت وتسليم الشركة جميع المستندات الدالة على حيازتها لتلك المساحة •</p>	
---	--

حفظ

الرد على تقرير مراقب الحسابات الأستاذ / اشرف لطفى حجازى عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠١٨/٠٣/٣١

<p>-أما بالنسبة لباقي المساحة وقدرها ١٦٦٠٠ م تقريبا فهي ناتجة عن دمج الشركة الحديثة للأغذية بشركة الزيوت المستخلصة والذي تم بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٨ وذلك بموجب قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وقرار وزير الصناعة المكمل للقانون السابق الصادر برقم ٨٨٩ لسنة ١٩٦٣ بدمج بعض الشركات والمنشآت فى شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها و المنشور بعدد جريدة الوقائع المصرية رقم ٧٦ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ وهذا بعد تأسيس شركة الزيوت المستخلصة الذى تم بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة برقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>-وقد قامت الشركة بتقديم طلب لصحة ونفاذ عقد البيع بالطلب رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٩٩ والذي أسفر عن أن التعامل جزء من مسطح أكبر لتلك العقود البرمة مع المحافظة وتبين من ذلك أنها شائعة أى أن مساحة ٢م١٦٦٠٠ فهي ناتجة عن القرارات السابق ذكرها .</p> <p>- مع العلم أن المبلغ المدرج بحساب / الاراضى و البالغ ١٦٥ ألف جنيه يتضمن الاتى</p> <p>٣٥٩٦٧,٢٠٧ ثمن قطعة ارض مساحتها ٢م ٢٠٥٥٢,٦٩٠</p> <p>٤٠٠١٨,١٦٠ ثمن قطعتين مساحة ٢م ١٦٨٢٥,١٨٠ و ٢م ٦٠٤٢,٣٤٠</p> <p>١٢٦٤٦,١٦٣ فرق فى القيمة المقدرة للثلاث قطع اراضي .</p> <p>٦٩٥٨٦,٨٢٥ قيمة مصاريف ردم وتمهيد الارض الخاصة بالمصينة الجديدة</p> <p>٦٥٧٠,٥٩٩ قيمة اراضى مقام عليها المباني بالمنع عام ١٩٦٣ .</p> <p>المخزن بمدينة المنصورة البالغ مساحته ١٢٢٩ م ٢ تم حصول الشركة على صحة ونفاذ العقد بالبيع بعريضة مشهرة بالشهر العقارى .</p> <p>المخزن بمدينة سوق البالغ ٢٩ م ٢ تم حصول الشركة على صحة ونفاذ لعقد البيع بعريضة مشهرة بالشهر العقارى .</p>	
<p>ه بالنسبة لأرض قويسنا بمساحة ٨ قراريط و ١٨ سهم تقريبا تحت العجز و الزيادة وكذلك عقارات بمدينة السادات عبارة عن معرض + بديوم و مخزن .</p> <p>ه قد تم وضع اليد عليها من العميل / عبدالحميد حسن الفلاح وذلك مقابل مديونية مستحقة للشركة قدرها مليون وخمسمائة وسبعون الف جنيه منذ عام ٢٠٠٢ .</p> <p>وقد تم القبض على العميل المذكور بمعرفة الرقابة الادارية وتم التحقيق معه فى القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ تحقيق كسب غير مشروع وبعد ذلك حصلت الشركة على عقود بيع من اولاده بصفتهم وكلاء عنه الا انه صدر قرار بالتحفظ ومنع التصرف فى الممتلكات وقد داومت الشركة على تقديم طلبات لوزارة العدل ادارة الكسب غير المشروع .</p> <p>وبتاريخ ٢٠١٧/٧/٦ ورد للشركة كتاب السيد معالى المستشار / مساعد وزير العدل لادارة الكسب غير المشروع للحضور بمقر الوزارة وتم الحضور وكان</p>	<p>(٢) لم تقم الشركة باثبات قيمة قطعة الارض و المباني التى حصلت عليها من العميل احمد عبد الحميد الفلاح بمدينة قويسنا و قويسنا عن مديونيته البالغة نحو ١,٥٧٣ مليون جنيه .</p>

شركة

<p>من ضمن طلباتهم موافقة مجلس الإدارة من عدمه على طلب رفع التحفظ على تلك الملكيات العقارية واعتمادها مقابل المديونية المقيدة على العميل /عبدالله حميد حسن الفلاح ونجله احمد وقد وافق مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في ٢٠١٧/٦/٣٠ .</p> <p>وتم تقديم طلب بالاكتفاء بالأرض الزراعية بقويسنا ومدينة السادات وفاء للمديونية حيث أن العميل قد توفي إلى رحمة الله وتقدمنا بطلب بذلك مع طلبنا لرفع التحفظ لاتخاذ إجراءات نقل الملكية وأعدت مذكرة من السيد المستشار / محمد حامد - نائب مساعد الوزير وإحالتها لمحكمة الجنايات للتصديق حيث أن العميل قد سبق الحكم عليه بالسجن عشر سنوات في الجناية رقم ١٢٧٠١ لسنة ٢٠٠٢ وتم ذلك في ٢٠١٧/٨/٢١ والحضور أمام محكمة الجنايات في ٢٠١٧/٩/١٤ قد تم تأجيلها لجلسة يوم ٢٠١٧/١٠/٢٤ وقد تم التحصل على قرار من محكمة شبين الكوم برفع التحفظ والمنع من التصرف الصادر برقم ١٣ لسنة ٢٠٠١ عن ممتلكات العميل المدين / عبدالحامد حسن الفلاح لصالح الشركة و الموافقة علي تسويات عقارية عن مديونيات العميل البالغة ١٥٧٠٨١٠ جنيهه .</p> <p>وبيان الممتلكات قطعة أرض مساحتها ٨ قيراط و ١٨ سهم أرض زراعية بقويسنا - داخل كردون المدينة (مباني) - ومعرض بمدينة السادات بمساحة ٢٤٩,٦٠ م^٢ - بديوم ومخزن بمدينة السادات بمساحة ٢٢٠ م^٢ خلاف مساحة ٢١٦٦٠ م^٢ بالباجور - قويسنا - محافظة المنوفية وقد تم تحديد حدودها المساحية لثلاث قطع ٢٣٠٠ م^٢ ، ٢٤٠٠ م^٢ ، ٢٩٦٠ م^٢ .</p> <p>وجارى استلام الصور الرسمية من حكم محكمة جنايات شبين الكوم بالغاء أمر المنع من التصرف بعد تصحيح الأخطاء المادية تمهيدا للتصرف في تلك العقارات والتصرف بالبيع بالمزايدة العلنية لصالح الشركة وتسوية حساب العميل المدين بالدفاتر منذ عام ٢٠٠٠ م .</p> <p>وقد تم تقديم طلب في ٢٠١٧/٨/٢٨ الى مديرية الزراعة بقويسنا وذلك للحصول على شهادة تفيد أن الأرض داخل كردون المدينة وليست زراعية وجرى اتخاذ الاجراءات اللازمة بمعرفة الشركة لنقل الملكية لصالح الشركة مع العلم بأن قيمة الأصول التي تحت يد الشركة تفوق قيمة مديونية العميل المذكور .</p>	
<p>هذه الوحدة مقام عنها الدعوي القضائية رقم ٢٠٠٨/٣٨٧١ م.ك اسكندرية و قد تم إحالتها للخبير وكان آخرها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦ والمعاينة على الطبيعة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦ والجلسة الأخيرة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ .</p>	<p>(٣) - يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٢,٩٢٥ مليون جنيه تمثل تكلفة مشروع إنتاج السليكات منذ عام ٢٠٠٣ والذي يوجد بشأنه نزاع قضائي لازال منظورا أمام القضاء .</p>

Handwritten signature

<p>تسمي الشركة جامدة للحصول على تلك المستحقات و بالفعل تم تحصيل مبلغ خمسون ألف جنيه من العميل/ أمير حمد الله نصار وذلك بالايصال رقم ٨١٩٢ بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٢ .</p>	<p>(٤)- بلغ رصيد حساب العملاء في ٣١ مارس ٢٠١٨ نحو ٨,٤٧٥ مليون جنيه منها أرصدة عملاء متوقفة بنحو ٦,٠١٧ مليون جنيه ، تخص القطاع الخاص و مندوبي البيع مكون عنه مخصص بالكامل .</p>
<p>سبق عرض الامر علي الجمعية العمومية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ و قد افادت الشركة القابضة للصناعات الغذائية خلال مناقشة الموضوع امام الجمعية بانه توجد لجنة مشكلة من وزارة المالية و وزارة التموين و البنك المركزي و تقوم بعملها الان لتحديد الفروق التي ستحملها وزارة المالية .</p>	<p>(٥)- تتضمن الحسابات المدينة الاخرى نحو ٣١١,٠٨٠ مليون جنيه دون تحديد مسمي الحساب الخاص بها وذلك بناء علي خطاب الشركة القابضة للصناعات الغذائية المؤرخ في ٩ أغسطس ٢٠١٧ ، و الخاص بتحديد سعر الزيت نمره (١) المسلم خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، و يمثل الرصيد المشار اليه فرق سعر الزيت عن الأسعار السابق المحاسبية عليها من الشركة القابضة ، و قد أفاد الخطاب المشار اليه الى تجنيب هذا ليفرق في حساب مدين لحين البت في المذكرة المعروضة على السيد وزير التموين .</p>
<p>تم عمل مخصص للمبلغ بالكامل .</p>	<p>(٦)- تتضمن الحسابات المدينة نحو ١,٤٢٤ مليون جنيه تمثل قيمة ضريبة المبيعات على منتج المارجرين ، وهو رصيد مرحل من سنوات سابقة مكون عنه مخصص بالكامل ومازال هذا الرصيد محل نزاع قضائي .</p>
<p>هذا المبلغ مكون عنه مخصص بنسبة ١٠٠٪</p>	<p>(٧) تتضمن الحسابات المدينة الأخرى رصيد مرحل من سنوات سابقة يبلغ نحو ٣٧١ ألف جنيه باسم شركة مالتى تريد عن قيمة ضريبة مبيعات مستحقة عن تعاملات الشركة المذكورة خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٩ .</p>
<p>تم إحالة الموضوع للنيابة العامة . هـ أما بالنسبة للشركة الفرعية - - فقد صدر قرار من السيد المستشار / المحامي العام لنيابة غرب إسكندرية بتسليم الزيت الى الشركة العامة لتجارة الجملة طبقاً للقوائم الصادرة من شركتنا ومازالت الإجراءات سارية لأنه قد تم بيع تلك الكمية لشركة المجمعات الاستهلاكية وتم إيداع ثمنها عن طريق المحكمة فإنه يتعين رد هذا المبلغ إلى شركة الجملة او شركتنا وهذا هو ما تم تقديمه من تظلم و جاري المتابعة علما بأنه ورد لشركتنا خطاب شركة اسكندرية للمجمعات المؤرخ حسب توقيع رئيس القطاع المالي بالشركة المذكورة بتاريخ ٢٠١٨/١/٣٠ يفيد بقيام تلك الشركة باصدار شيك باجمالى مبلغ</p>	<p>(٨)-تتضمن الحسابات المدينة الأخرى ما يلي :- أ- مبلغ نحو ٣,٨٨٣ مليون جنيه يمثل قيمة العجز في مقاصة خامات الزيت والبالغ قيمته نحو ٤,٦٥٣ مليون جنيه ، وقيمة عجز مخزون الهكسان والبالغ قيمته نحو ١٠٣ ألف جنيه ، وقيمة الزيادة في مخزون خام البذرة والبالغ قيمته نحو ٨٧٣ ألف جنيه. ب- نحو ٣٤٧ ألف جنيه و ١٢٧ ألف جنيه تمثل قيمة عجز في كميات زيت التموين المورد بواسطة شركتي الفرعية والمحمودية على التوالي .</p>

عبد

<p>٠ ٢٠١٧/١٢/٣ بتاريخ ٧٢٩٦٧٣ جنيه برقم ١٢٤٨١٩,٢٠٠ • وجارى اتخاذ اللازم بشأن إنهاء إجراءات استلام الشيك ومبلغ ١٥٣ ألف جنية قيمة نحو ٩١٣ كرتونه زيت تمويني كهريمان لم تقم الشركة المذكورة بتسليمها للشركة العامة لتجارة السلع فقد تم عمل إنذار للشركة المذكورة لتسوية ذلك العجز خلال أسبوعين من تاريخه بتوريد البضاعة أو قيمتها وعليه تم عمل بلاغ لنيابة العامرية أول بتاريخ ٢٠١٨/١/١٩ وعمل محضر بقسم العامرية أول تحت رقم ٧٨٨ لسنة ٢٠١٨ جنح العامرية أول وتم اتهام الشركة الفرعونية للإنشاءات الهندسية بالاستيلاء والتبديد لعدد ٩١٣ كرتونه زيت كهريمان وتم تحديد جلسة بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٩ وأجلت الجلسة إلى ٢٠١٨/٣/١٩ للمستندات - أما بالنسبة لقيمة ١٢٧١٣٧ قيمة عجوزات الزيت لشركة المحمودية - فقد أقامت الشركة دعوى إلزام مع التعويض ضد شركة المحمودية مقيدة برقم ٢١٩١ لسنة ٢٠١٦ مدني كلى ومازالت متداولة لجلسة ٢٠١٧/١٠/١٢ وتم حجزها للحكم بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٦</p>	<p>(٩) تبين وجود فرق مساحة قدره ٣٧٥ متر مربع بأرض مصنع علف القباري لم يظهر بالدفاتر يتمثل في الفرق بين مساحة أرض مصنع القباري الإجمالية البالغة ١٣٦٢٨ متر مربع و مجموع المساحتين (المنزوع ملكيتها والباعة لشركة أبو الهول) و البالغ مساحتها ١٧٦٦ متر مربع ، و ١١٤٨٧ متر مربع على التوالي و يرتبط بذلك مبلغ ٣١٥ ألف جنيه قيمة التعويض عن الجزء المنزوع ملكيته منذ عام ١٩٩١ ، وفقاً للخطاب الوارد من محافظة الإسكندرية (إدارة نزع الملكية و التحسينات) برقم ٧٦ في ٢٠١٢/٢/٩ ، و الذي يطالب الشركة بضرورة عمل شطف السور لأرض القباري لاعتماد صرف التعويض ، يتعين ضرورة الحصول على كشف تحديد مساحي و اتخاذ اللازم في ضوء ذلك مع ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض</p>
<p>- أن القرار بصرف مبلغ التعويض و الموافقة عليه يتوقف على انه يشترط تنفيذ خط الشطف الموضح بخريطة المنطقة و المعتد من المحافظة و الإدارة العامة للمرور ومازال المشتري لم يتم بالبناء على تلك القطعة رغم بناؤه على المساحات الأخرى و جارى المتابعة للحصول على أحقية الشركة. وأن هناك ضوابط تنظيم استقطعت من المساحة الكلية المباعة و ذلك طبقاً للعقود المسجلة بين شركتنا و الشركة الفاطمية و جارى استخراج كشف تحديد مساحي.</p>	<p>(١٠) - قامت الشركة بتحميل تكلفة المبيعات بنحو ٩٣,٣٩٦ مليون جنيه تمثل قيمة الفرق بين تسعير الكمية الواردة من الشركة القابضة من الزيت الخام المقدر بمعرفة الشركة (كنتيجة لزيادة سعر البيع) و السعر المحدد من الشركة القابضة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ ، علماً بأنه تمت مطابقة الكميات المستلمة من الزيت الخام مع الشركة القبضة حتى ٢٨ فبراير ٢٠١٨ بدون تعديل .</p>
<p>سيتم التسوية فور ورود الأسعار النهائية .</p>	<p></p>

عقده

<p>تقوم الشركة بهذا الإجراء حتى يتم تعديل كل فترة بما يخصها من مصروف و ان كان تقديريا و حين ورود المطالبات الفعلية يتم التسوية .</p>	<p>(١١) - قامت الشركة بتحميل قائمة الدخل بنحو ٤,١٨٦ مليون جنيه تمثل تقدير الشركة لاستحقاق مصروفات الكهرباء و المياه و الغاز و الحوافز عن الفترة المالية المنتهية فى ٣١ مارس ٢٠١٨ .</p>
<p>تم عمل محضر مطابقة مع الشركة القابضة عن كميات الزيت التمويني المسلمة لشركتي الجملة وشركات المجمعات الاستهلاكية عن الفترة من ٢٠١٧/٧/١ وحتى ٢٠١٨/٣/٣١ وذلك بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٤ .</p>	<p>(١٢) بلغت قيمة مبيعات الزيت التمويني نمرة (١) المسلم لشركات الجملة و المجمعات الاستهلاكية عن الفترة من أول يوليو ٢٠١٧ الى ٣١ مارس ٢٠١٨ نحو ١٢٤٦,٩٣ مليون جنيه تمثل نحو ٦٧٤٨١ طن، ولم يتم إجراء المطابقة مع الشركة القابضة عن المبيعات من أول يناير ٢٠١٨ الى ٣١ مارس ٢٠١٨ و البالغة نحو ٣٤١,١٣٧ مليون جنيه تمثل نحو ١٨٤٦٢ طن.</p>
<p>سبق تعديل تلك الغرامات على قائمة الدخل حينما وردت المطالبة بها وعليه وعندما أمكن تخفيض تلك الغرامات مع شركة ناتجاس تم عمل المعالجة المحاسبية المذكورة باعتبار قيمة التخفيض في الغرامات كإيراد حيث سبق قيدها كمصروف .</p>	<p>(١٣) تضمنت الإيرادات المتنوعة نحو ٦٤٧ ألف جنيه تمثل تخفيض لقيمة الغرامات المستحقة على مديونية الشركة الوطنية ناتجاس الخاصة بالمصنع فرعي الإسكندرية و دمنهور التي تم التنازل عنها بناءً على الخطاب الوارد من الشركة المذكورة بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٧ طبقاً لاتفاق جدولة المديونية التي تمت بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠١٧ .</p>

رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب

رئيس قطاع الشؤون المالية

محاسب / سمير عبد العظيم عبد الحميد

محاسب / مصطفى عبد العزيز